

أزمة الحركة الوطنية الجزائرية 1951-1954

Crisis of the Algerian National Movement 1951-1954

الدكتور: عبد الحميد عومري¹

Abdelhamid OUMRI

جامعة أحمد درابية أدرار (الجزائر)، abd.oumri@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/05/16

تاريخ القبول: 2024/03/23

تاريخ الاستلام: 2023/07/13

الملخص:

نعالج في هذا المقال موضوع أزمة الحركة الوطنية الجزائرية (1951-1954) بكل تياراتها السياسية والجمعية؛ المتمثلة في حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث شهدت هذه الأحزاب أزمة حقيقية مطلع الخمسينيات من القرن العشرين تجسدت في الخلافات والصراعات حول القيادة من جهة، والصراع بين الجيل القديم والجديد من جهة أخرى فضلا عن الانسداد السياسي وعدم نجاعة الانتخابات كأسلوب في النضال، وضغط القاعدة من أجل اتخاذ قرار تاريخي وهو تفجير الثورة، فالأزمة لم تكن أزمة حركات انتصار الحريات الديمقراطية بل كانت أزمة شملت كافة تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.

ونهدف في هذه الدراسة إلى إبراز أزمة الحركة الوطنية بصفة عامة وتأثيرها في تفجير الثورة الجزائرية ومسارها.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الاستعمار، أزمة، الوطنية، أحزاب.

Abstract

In this article, we discuss the crisis of the Algerian National Movement (1951-1954) and its various political currents, including the Algerian People's Party - Movement of the Triumph of Democratic Liberties, the Democratic Union of the Algerian Manifesto, and the Association of Algerian Muslim Scholars. These parties experienced a significant crisis in the early 1950s, characterized by conflicts over leadership and a generational divide. Additionally, there was a political deadlock and the ineffectiveness of elections as a means of resistance.

The aim of this study is to shed light on the crisis within the national movement as a whole and its influence on the ignition and trajectory of the Algerian Revolution.

Keywords: Algeria, Colonialism, Crisis, Nationalism, Political Parties.

مقدمة:

دخلت الحركة الوطنية الجزائرية في أزمة حقيقية مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، فحدث خلاف في أسلوب الكفاح فمنهم من يرغب في تركيز النشاط على المستوى الداخلي، وبين من يريد الاعتماد على الضغوط الدولية بعد عجز الأحزاب الجزائرية في إيصال صوت الشعب الجزائري عبر المجالس النيابية، وظهر اختلاف حول استراتيجية العمل بين الاعتماد على التجمهر بإثارة الجماهير الشعبية، وبين عقلية توسيع التحالفات السياسية مع الأحزاب والإدارة الاستعمارية والنواب المستقلين، واتجاه آخر سيطر عليه الفكر الثوري المسلح، وقد ظهرت هذه التناقضات جليا في نشاط ومواقف الحركة الوطنية. فما هي الأسباب الحقيقية وراء أزمة الحركة الوطنية الجزائرية؟ وهل هي أزمة حزب الشعب الجزائري؟ أم أنها أزمة شملت كل التيارات الوطنية بمختلف اتجاهاتها؟ وهل هي أزمة قيادة فعلا كان يمكن أن تنتهي بتنازل أحد الطرفين المتصارعين (المصاليين، المركزيين) للآخر، أم أنها أزمة تولدت من صعوبة إيجاد قرار ثوري حاسم يخرج الحركة الوطنية الجزائرية من الإفلاس والعقم الذي أصابها؟

1-أسبابها:

1-1الخلفيات التاريخية:

ليست الأزمة حدثا عابرا؛ بل هي تراكم للأحداث، وأخطاء وخلافات تتفجر بتوفر الظروف الملائمة لها، فما حدث للحركة الوطنية الجزائرية سنتي 1953 - 1954 من أزمة كان أحد أسبابها: الخلافات الداخلية وما نتج عنها من انشقاقات وصراعات لم يوجد لها حل، فأصبحت داءً ينخر في جسم تلك الأحزاب، فالخلاف حول نهج العمل بين الاتجاهين الثوري السياسي داخل "حزب الشعب"، وأزمة "الأمين دباغين"، و"الأزمة البربرية"، واكتشاف "المنظمة الخاصة"، والصراع بين "مصالي الحاج" واللجنة المركزية خاصة منذ 1951 كلها مشاكل وضعت الحزب على مشارف الهاوية، لكن عدم إيجاد حلول مناسبة لها جعلها تختفي مؤقتا.

إن الخلاف بين "البشير الإبراهيمي" وبعض طلبة البعثة، وأزمة الأصنام، والغموض في تسير الجمعية والخلاف حول تدخل جمعية العلماء في السياسة والصراع مع الطريقة، وتورط الشيخ "الفضيل الورتيلاني" في القضية اليمينية. هذه المشاكل وأخرى أثرت على نشاط الجمعية وكادت أن تفقدها مكانتها داخليا وخارجيا، ويحدث لها ما حدث لحزب الشعب الجزائري، كما أحدثت مسألة اتحاد حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" مع الأحزاب الأخرى خلافا حادا داخل اللجنة المركزية بين "فرحات عباس" من جهة والدكتور "أحمد فرنسيس" و"عبد العزيز خالدي" والأستاذ "قدور ساطور" من جهة أخرى.

تعود الجذور التاريخية لأزمة "حزب الشعب" إلى فترة التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في 10 نوفمبر 1946 عندما رفع الحزب شعار "من انتخب كفر" والذي سيعارضه "مصالي الحاج" زعيم الحزب عندما وجه المناضلين دعوة واضحة للمشاركة في الانتخابات، وبهذا العمل يكون الحزب قد خطا الخطوة الأولى نحو الأزمة (لونيس، 1999، صفحة 95)، كما دفع مناضلي الحزب الرافضين للمشاركة لدعوة "مصالي" لعقد مؤتمر للحزب.

عقدت "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" مؤتمرها الأول 1947 تحت ضغط هذه العناصر المتشددة، وفي أجواء متوترة وخلافات حادة بين أنصار المشاركة في الانتخابات الذي دعا إليها "مصالي الحاج" ومعارضيه بقيادة "حسين لحول"، وبدل أن يجد المؤتمر حلاً لهذه المشكلة فقد كرس الانقسام داخل الحزب؛ فظهر بعد انتهاء الأشغال ثلاث تيارات (لونيس، 1999، صفحة 97):

- التيار الشرعي: ويرى ضرورة مساهمة الحزب في الانتخابات المختلفة التي ستقوم الإدارة الاستعمارية بتنظيمها؛ بهدف إعلان موقفه من على المجالس الرسمية؛
- التيار السري: ويمثله بعض المناضلين الذين كانوا داخل "حزب الشعب"؛ ويرى هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطة الحزب؛
- التيار الثوري: ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة شبه عسكرية للتحضير لذلك.

وكان المجتمعون ينتظرون أن يخرج المؤتمر بنتيجة إيجابية تقضي على الخلاف وتبين الوجهة الأساسية للحزب، لكنه عمق الانقسام وأصدر قرار متناقض؛ بإنشاء المنظمة الخاصة والإبقاء على "ح.ا.ح.د." كواجهة شرعية، وسيتفاعل هذا التناقض ويظهر في العديد من الأزمات المقبلة للحزب، وأبرزها أزمة "الأمين دباغين".

جاءت هذه الأزمة بعد اشتداد الصراع بين التيار الثوري والتيار الشرعي، والخسارة التي مني بها الحزب في انتخابات الجمعية العمومية 1948، فانقدت سياسة الحزب من طرف بعض القادة ومنهم "الأمين دباغين"؛ حيث وجه سؤالاً في غاية الأهمية على أعضاء اللجنة المركزية: هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية؟ وإذا كان الحزب يعمل للتوعية، فنتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفه... أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل (عباس، 1992، صفحة 243)، وقد أدى به المطاف إلى إقالته أو استقالته من الحزب؟ سنة 1949، وستأخذ هذه الأزمة أبعاداً لكونها تعبر عن نقشي ظاهرة الاستقالات من جهة، ولكون الأمين دباغين يحظى بشعبية وسط الجيل الجديد، كما أن موقفه هذا لم يأت من منطلق المصلحة الخاصة بل يعبر اتجاه ثوري داخل الحزب.

وفي نفس السنة شهد "حزب الشعب" أزمة اصطلاح عليها بـ"الأزمة البربرية"؛ قام بها مجموعة وقعت تحت تأثير الدعاية الفرنسية التي كانت تسعى إلى تمزيق وحدة الشعب الجزائري فظهرت شعارات "كفانا من الجزائر العربية" وأن "الجزائر جزائرية" وقد شكلت هذه المجموعة تنظيمًا خاصًا سنة 1949 سمي بـ"حزب الشعب القبائلي" ومن بين أعضاء هذا التيار نذكر: "حسين آيت أحمد" و"علي ليماش"، "عمر ولد حمودة"، "عمر أوصديق" و"علي بناي"، "مبروك بلحوسين" و"الصادق هجرس".... وغيرهم، وقد ترتب عن هذه الأزمة نتائج سلبية منها إضعاف حركة الحزب بعد تصفية الكثير من عناصره وطردهم من الحزب، وإضعاف التنظيم السياسي والعسكري للحزب في منطقة القبائل، وانضمام العديد من طلبة الحزب إلى "الحزب الشيوعي الجزائري" (لونيس، 1999، صفحة 103).

وقبل أن تهدأ هذه العاصفة التي كادت أن تحطم الحزب حتى هبت عليه عاصفة لا تقل عنها خطورة وهي اكتشاف "المنظمة الخاصة" حيث وقفت قيادة الحزب موقف المتخاذل تجاه هذه الحادثة، مما جعل الواجهة الشرعية للحزب موضع اتهام من طرف عناصر "المنظمة الخاصة"؛ حيث استغلت القيادة الفرصة لإبعاد هذه العناصر وتهميشها، وهو ما يؤكد "محمد بوضياف" من أن إدارة الحزب عندما دعت إلى مؤتمر أفريل 1953 كانت حريصة على إبعاد العناصر المنتمية للمنظمة الخاصة (لونيس، 1999، صفحة 105).

إن الضربة التي مني بها الاتجاه الثوري داخل "حزب الشعب"، جعل التيار الشرعي يتحكم في قرارات الحزب وينفرد بقيادته إلا أنه لم يقض على الخلاف، فظهر بشكل جدي بين "مصالي الحاج" واللجنة المركزية؛ حيث عارض مصالي فكرة الاتحاد مع الأحزاب واصطدم مع "شوقي مصطفى"؛ كما عارض فكرة المؤتمر الجزائري الذي دعت إليه "ح. ا. ح. د" والتعامل مع المستعمرين المستبشرين، وعارضت اللجنة المركزية "مصالي" في رحلته إلى الحج والمشرق وقرار عودته، كما عارضته في قرار تنقلاته في الشرق الجزائري 1952 وإثارة الجماهير، وهو ما يجعل "بن خدة" يرجع أسباب الأزمة إلى سنة 1951 (ben yousef, 1999, p. 218).

واجهت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" العديد من المشاكل والخلافات الداخلية قبل انعقاد المجلس الإداري سبتمبر 1954؛ ففي سنة 1948 اتهم "الفضيل الورتلاني" بتهمة التعاون مع الثوار الذين أرادوا الانقلاب على النظام الملكي في اليمن مما أجبره على الفرار إلى لبنان وتقليص نشاطه، وبالتالي نشاط الجمعية على المستوى الخارجي إلى غاية نجاح الثورة في مصر 1952، وخلال هذه الفترة رفض استقباله من طرف الدول العربية (بوعزيز، 1995، صفحة 190).

حدث خلاف داخل الجمعية حول أسلوب عملها السياسي؛ فيرى البعض لا بأس باحتكاكها برجال السياسة وبالنواب في المجالس التمثيلية وبالإدارة الاستعمارية حسب ما تقتضيه الظروف، وأن تشارك في التحالفات السياسية

للأحزاب وهو ما رفضه البعض الآخر من الجمعية ومنهم "البشير الإبراهيمي" الذي يرى أن تلتزم الجمعية بمبدأ "الفوقية" ومعناه "فوقية الإرشاد والنصيحة والمحافظة على الوحدة بحيث تكون الحكم والمرجع كلما نشب خلاف في رأي، ولكن بعض رجالنا -سامحهم الله- لم يفهموا هذا المقصد الصالح وأرادوا الجمعية أن تكون قسيما ثالثا وطرفا في النزاع... ولو جرت الجمعية على ما أرادوا لكانت حزبا سياسيا ثالثا يزيد الطين بلة". (الإبراهيمي، 1997، صفحة 306)

سيفسر هذا الموقف العديد من المواقف للشيخ الإبراهيمي حول الممارسة السياسية للجمعية ومنها تصويته ضد دخول "جمعية العلماء" في "الجهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" بحجة عدم إقحام الجمعية في الشؤون السياسية (بلوفة عبد القادر، 2007-2008، صفحة 205). وذهب "عمار هلال" أبعد من ذلك حينما أرجع سبب سفر "البشير الإبراهيمي" إلى المشرق بسبب الخلافات القائمة داخل الجمعية (Hallal, 2002, pp. 134-135)، ويؤكد على ذلك "الجيلالي صاري" بقوله: "على أن البشير الإبراهيمي أُرغم على مغادرة الجزائر في بداية الخمسينيات وعين "توفيق المدني" كاتباً عاما للجمعية و"العربي التبسي" كرئيس" (صاري، 2007، صفحة 285)، وإذا كان الخلاف نشب داخل الجمعية في وجود "الشيخ الإبراهيمي" كرئيس يملك صفات الرئاسة والقدرة على التحكم في زمام الأمور وإصلاح ذات البين فإن خروجه من الجزائر قد فتح مجالا للصراع حول القيادة بين الشيخ "خير الدين" و"العربي التبسي".

في سنة 1954 حدث زلزال الأصنام واتهم ممثل الجمعية وعضو المكتب الإداري "الجيلالي الفارسي" مجلس إدارة الجمعية بالتهاون والتفريط في حق المنكوبين وإعانتهم ورفض حضور الجلسة العادية للمكتب الإداري؛ حيث قرر هذا الأخير فصل عضويته وإحالاته إلى المحاكمة أمام نخبة التأديب ورغم سرية القرارات الناتجة عن المحاكمة تجنبا لأي مؤشر سلبي على الجمعية إلا أن الأزمة لم تدم إذ عاد "الفارسي" إلى منصبه (بوقجاني، 2000-2001، صفحة 131).

وقع خلاف بين "البشير الإبراهيمي" وبعض طلبة البعثة بسبب تأثرهم ببعض الحركات الإسلامية في المشرق العربي والتي لها خلاف مع الأحزاب الحاكمة فخشى "الإبراهيمي" أن يؤثر ذلك على علاقة الجمعية بالحكومات في المشرق العربي ويكون له انعكاسات سلبية، فقرر عزل بعض الطلبة الذين خرجوا عن مبادئ الجمعية ورسالتها؛ حيث يقول: "إنني فصلت طائفة من أفراد البعثات بعد أن تعاهدتهم أنا وغيري من عباد الله الصالحين بالنصائح المتنوعة فلم ينتفعوا بها، وبالإذارات المتكررة فلم يرتدعوا عنها وأصبح السكوت عليهم إقرارا

للشر واعترافا بالمنكر وغبنا لذوي الاستقامة منهم" (الابراهيمى، آثار البشير الابراهيمى ج4، 1997، صفحة 331).

إلى جانب هذه المشاكل فقد عرفت فترة بداية الخمسينات صراعات بين الممولين للجمعية لأسباب سياسية وإقحام بعض عناصر الجمعية في المعترك السياسي، كما حدث خلل في النظام التربوي والتعليمي داخل المؤسسات التعليمية للجمعية، يضاف إلى ذلك توجه أصبح الاتهام إلى بعض قادة الجمعية بما فيهم "البشير الإبراهيمي" و"الفضيل الورتيلاني" عن أسباب استقرارهما بالمشرق، وستقوم على أنقاض هذه الظروف إصلاحات سبتمبر 1954.

هذا عن بعض الخلافات والأزمات والمشاكل التي عانت منها "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، ولم يكن "الاتحاد الديمقراطي" ببعيد عنها فقد جرته مسألة الاتحاد مع الأحزاب الأخرى إلى خلاف داخل اللجنة المركزية بين "فرحات عباس" و"أحمد فرنسيس"، ويعود هذا الخلاف إلى توقيع "فرحات عباس" بيانا مشتركا مع "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1949 نص على:

-السعي من أجل التوحيد الإيديولوجي والتنظيمي في مكافحة الإمبريالية؛

-العمل على إلغاء كل أنواع الاستعمار؛

-وضع دستور دولة جزائرية ذات سيادة مطلقة، كما رفض هذا البيان الانضواء تحت لواء الاتحاد الفرنسي الذي يتناقض في أساسه مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقرر لجميع الشعوب حقها في تقرير مصيرها بنفسها (الزيري، 1999، صفحة 123).

ومع نشر نص هذا البيان نشأت أول أزمة في صفوف "الاتحاد الديمقراطي" وتحرك عدد من أعضاء اللجنة المركزية يدعون إلى الالتزام بقانونها الأساسي منهم الدكتور "أحمد فرنسيس" والدكتور "عبد العزيز الخالدي" والأستاذ "قدور ساطور" وأمام ضغوطاتهم تراجع "فرحات عباس" عن قراره وتخلّى عن الدعوة إلى الجمهورية الجزائرية ذات السيادة المطلقة، والعودة من جديد إلى مشروع الاتحاد الفرنسي (الزيري، 1999، صفحة 123).

عاد الخلاف من جديد في اللجنة المركزية لحزب "الاتحاد الديمقراطي" عندما قرر "فرحات عباس" دون الرجوع إلى القيادة العليا الوقوف إلى جانب الموقفين من "حزب الشعب الجزائري" في إطار ما اصطلح عليه بـ"مؤامرة الخمسين" (بن العقون، 2007، صفحة 324)، وقد ازداد حدة عندما شارك "فرحات عباس" في الاجتماع الذي عقدته الأحزاب الوطنية المغاربية بمقر الزعيم "مصالي الحاج" يوم 28 جانفي 1952 وقد نتج عنه تأسيس لجنة "شمال أفريقيا للاتحاد والعمل" (Collot & Robert, 2010, p. 221)، والملاحظ فقد ظهر داخل حزب

"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" تيارين أحدهما يرفض الانفصال عن فرنسا والآخر يدعو إلى بذل الوسائل السلمية الممكنة من أجل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية.

2-1 صراع الزعامة: بين الجيل القديم والجيل الجديد:

يرجع العديد من المؤرخين الأزمة التي وقعت فيها تنظيمات الحركة الوطنية إلى تصادم بين أجيال عاشت ظروفًا مختلفة في النضال؛ جيل قديم ألف الحياة السياسية وما تتميز به من صراعات انتخابية، وجيل جديد يدعو إلى الكفاح المسلح إيمانًا منه بأنه السبيل الوحيد للتخلص من السيطرة الأجنبية (الزبيري، 1999، صفحة 56) وهو ما يؤكد السيد "فرحات عباس" بقوله: "إن الجيل القديم قد وضع المبدأ في حين يريد الجيل الجديد العمل المباشر، فكانت الأزمة صراع بين القديم والجديد" (فرحات، 2010، صفحة 260)، ويضيف "إن النزاع الذي تمخض عنه اللجنة الثورية ما هو إلا نزاع بين التقليد والتجديد؛ نزاع قام بين وطنية الشعارات والكلام العقيم، ووطنية العمل السريع النجيع" (فرحات، 2010، صفحة 261).

عرفت خلايا وقواعد "حزب الشعب" الجزائري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في ظل النشاط السري إقبالًا كبيرًا لجيل من المناضلين معظمهم ينتقد حماسًا ويعلن استعدادهم للعمل المسلح وذهب الكثير منهم خاصة في المدن الكبرى مثل مدينة "الجزائر" إلى تكوين خلايا وفروع تابعة لحزب الشعب الجزائري كثيرًا ما كانت تنشط بعيدًا عن إشراف القيادات الحزبية عليها (رخيلة، 2000، صفحة 64).

سيكون لهذا الجيل الثوري كلمته بعد الحرب العالمية الثانية، وسيظهر في الشعار الذي رفع "من انتخب فقد كفر" ثم تشكيله للمنظمة الخاصة، ولعل الصراع بين "الأمين دباغين" و "مصالي الحاج" 1949 صراع بين جيلين، ثم يخفي هذا التيار بعد اكتشاف "المنظمة الخاصة" ليظهر من جديد في وقت اشتداد الأزمة ليقود الجزائر نحو الفاتح نوفمبر 1954، فيقول "بن يوسف بن خدة" عن هذا الجيل: "إن جيلًا ترعرع في فترة ما بين الحربين العالميتين وهو جيل لا تغره غرور الخطب والتصريحات ولا تنطوي عليه جيل السياسة والنزاعات، قام رجال جدد سئموا من الشرعية الاستعمارية لا ينتظرون منها شيئًا وأيقنوا بأن الكفاح المسلح وحده كفيل بذكر أركان الاستعمار العتيق وتقويض نظام استغلال الرقيق" (بن خدة، 2004، صفحة 176).

حمل الجيل الجديد لحزب "الشعب" إلى جانب التيار الثوري تيارًا آخر تقوم فلسفته على التنظيم والاستراتيجية والتخطيط والمرحلة.. وبالتالي تحويل الحزب من حزب أشخاص إلى حزب مؤسسات، إن هذا الاتجاه ظهر على أنقاض النقائص التي يعاني منها "حزب الشعب" وسيظهر هذا الاتجاه في القرارات التي يتخذها المؤتمر الثاني للحزب 1953. وبعده في نوعية التركيبة الاجتماعية والثقافية للجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر.

يعود ظهور هذا الاتجاه إلى انضمام العديد من المثقفين إلى الحزب خاصة بعد سنة 1946 والتي ستعرف هذه الفئة صعودا إلى أجهزة القيادة في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، فتحليل الأجهزة القيادية في الفترة 1946-1953 يبين ذلك؛ فقد احتل المثقفون ثلاثة عشر (13) منصبا من أصل ثلاثين (30) في اللجنة المركزية المنبثقة من مؤتمر 1946 و (11) منصبا من (30) في اللجنة المركزية جويلية 1951، وسيصبحون (17) من (30) بعد مؤتمر أبريل 1953 (حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقع، 1983، صفحة 77).

والملاحظ على أغلب هؤلاء المثقفين من خريجي الجامعات الفرنسية؛ حيث حملوا معهم بعض تأثيرات هذه المدرسة، فيذكر "ستورا" بعض الإحصائيات للدلالة على ذلك فيقول: "ف نجد أن أعضاء اللجنة المركزية موزعون بنسبة 23% على خريجي الجامعات الفرنسية و 4,1% من المتخرجين من الزيتونة والأزهر إلى جانب تراجع البعد الاجتماعي، ويعود إلى بروز شرائح من الملاك الكبار والتجار ضمن التركيبة الأنفة الذكر" (Benjamine, 1989, pp. 136-137).

إن سيجد "مصالي الحاج" ممثلا عن الجيل القديم نفسه في موقع الحفاظ على مركزه أمام الحماس الذي يملأ الجيل الجديد والتوفيق بين تياريه المتحمس للثورة والعمل العسكري، والمتحمس للتنظيم ورفع المستوى النضالي للحزب القائم على التخطيط المحكم والممنهج، وخلال اصطدام هذين الجيلين ستظهر عدة مسائل أهمها: عقيدة الحزب، الديمقراطية، الاستراتيجية المتبعة، مسألة العمل المسلح، طرق ووسائل العمل... وأهمها مسألة القيادة التي ستفجر الأزمة.

فيقول الدكتور "يحيى بوعزيز": "والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مجموعة "مصالي" واللجنة المركزية كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه وإن تقارب أفكارهما؛ فمصالي الحاج يرى نتيجة لقدمه وأسبقيته في الحركة أنه لا حق لأحد أن يعارضه أو يشاركه في الرأي... أما اللجنة المركزية فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض الزعامة الجماعية ونبد الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل إطار الحزب ضمانا لاتجاهه السليم وعدم انحرافه (بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، 2007، صفحة 182).

ويقارن "بن خدة" بين "مصالي الحاج" و"محمد العربي بن مهيدي" وأنه لا زال -أي مصالي- يتصور بأنه عندما نقول عنه بأنه أبا الاستقلال والوطنية؛ يعني ذلك عنده تقويضا منا بأحقّيته في الزعامة، وبالتالي التمسك بها ضمانا لنجاح العملية، وهو على النقيض من "محمد العربي بن مهيدي" الذي يعتبر أن نجاح الفكرة يتوقف على اعتناق الجماهير لها والدفاع عنها وله في هذا المجال مقولته المشهورة "ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها

الجماهير" ويضيف: "من هنا بدأ الاختلاف وبعمق بمرور الوقت فانقلب إلى أزمة حادة في هرم القيادة، فتفاعلت وتطورت حتى وصلت الأمور إلى مرحلة الانهيار التام" (بن خدة، 2004، صفحة 182).

ظهر داخل "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" -على غرار حزب الشعب- جيل جديد متحمس للعمل والتنظيم وتوسيع عمل الجمعية والمشاركة في التوعية الوطنية والحياة السياسية، ويرجع "البشير الإبراهيمي" ظهور هذا الجيل إلى "أنهم من جيل مخضرم لم يتخرج كله في تربيته وسلوكه وعمله على أيدي "جمعية العلماء المسلمين" ومنها افتتان هذا الجيل من أبناء الأمة العربية بكلمات: العلم والتعليم والثقافة، العرب والعروبة، الوطن والوطنية" (الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي ج4، 1997، صفحة 328)، ويضيف رئيس الجمعية: "بدأت آثار هذه الغفلة من سنوات مضت، وبدأت ضعيفة خفية لم يدركها إلا قادة الجمعية الأبقاظ، ولكن السكوت عن الخطر هو أقوى أسباب استفحاله، لذلك وجب علينا أن نحارب هذا الخطر الجديد في بعض أبنائنا قبل أن يسري إلى جميعهم... إنه ليحزننا أن يبدأ الانحراف من هذا الجيل هذا الجيل الذي كونه بأيدينا وصنعناه على أعيننا " (الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي ج4، 1997، صفحة 328).

ومن مظاهر الصراع بين الجيلين داخل الجمعية ما حدث في شعبة الجمعية في "فرنسا" بين الأستاذ "عبد الرحمن يعلاوي" -رئيسها- وشباب الجمعية الذين اعتبروا أن أسلوبه بطيء في العمل وعدم انسجامه مع طموحات الشباب المثقف في مكتب الشعبة المركزية وابتعاده عن العمل الجماهيري المطلوب على الساحة النضالية، وتحت ضغط شباب الجمعية عزل وعين مكانه الشيخ "الربيع بوشامة" وبقي رئيسا شرفيا، لكن ذلك لم يمنعه من الدخول في صراع وخصام مع أولئك الشباب واتهام "عبد الحفيظ أمقران الحسيني" و"اعميروش" واتهامهما بالتحريض على الخروج من الروتين المعروف لجمعية العلماء والاشتغال سرا بالسياسة تحت غطاء الشعبة المركزية (الحسيني، 2010، الصفحات 30-32).

1-3- فقدان الثقة: بين الشعب الجزائري وأحزابه:

إن قوة الأحزاب من قوة مبادئها، ومكانتها من صنع مناضليها ومناصريها، فالمكانة التي احتلها "حزب الشعب" في الحركة الوطنية بفضل شعبيته، والتطور الحاصل لفرحات عباس نتيجة إحساسه بالجماهير التي تدعمه، ووقوف الشعب الجزائري إلى جانب "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" مكنها من تحقيق نتائج إيجابية رغم عراقيل الإدارة الاستعمارية، ولكن ما لذي يحدث إذا تزعزع إيمان القاعدة بالقادة وفقدت الثقة بين الحزب وأتباعه؟

يعتبر موضوع العلاقة بين الشعب الجزائري وأحزابه خاصة خلال فترة 1952-1953 من المواضيع التي لم تتلحقها من الدراسة رغم أن لها أثر في الأزمة التي عرفتتها الحركة الوطنية الجزائرية، وعن هذه العلاقة يقول

"محمد بوضياف": "عرفت الجزائر سنتا 1952-1953 على الخصوص أزمة ثقة عميقة وسط الجماهير تجاه الأحزاب التي تراجعت شعبيتها إلى أدنى مستوى وقد ازدادت الأزمة عمقا واتساعا عقب العمليات المسلحة الأولى في "تونس" و"المغرب الأقصى" (عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، 2010، صفحة 50)، ويضيف "محمد حربي": "أصبحت الجماهير تواجه الوضع المتحجر بعدم الاكتراث بمصالح الأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت صارت المظاهرات حادة ودموية... وإذا كانت الطبقات المرتبطة مباشرة بالاستعمار تستطيع التفاوض معه للحفاظ على مصالحها ومكانتها في إطار النظام الاستعماري فإن جماهير المدن والأرياف لا ترى في النظام القائم إلا ما يجلب الثورة واليأس" (حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، 1994، صفحة 14).

بدأت الجماهير الشعبية تفقد الثقة في أحزابها خاصة بعد فشل "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، وفشل كل دعاوي الاتحاد بين الأحزاب في الوقت الذي تشهد فيه القضيتين التونسية والمراكشية تطورا كبيرا ووصول تلك الأخبار إلى أوساط الجماهير؛ حيث كتب "الأخضر المسعودي" في جريدة "المنار" جوان 1953 عن ذلك ما نصه: "أيها القادة نحن في الجزائر، وإن رجال الشارع والبادية والقرية فضلا عن المدينة أصبحوا يتمتعون ويصغون بكل انتباه ما يدور في القاهرة وبغداد وجاوة وفلبين وكوريا وباكستان وألبانيا والأرجنتين فهل انتم في هذا الشعب أم خارجه؟ وقد انتظرناكم كثيرا علمكم لأنات الشعب وزفراته تستجيبون... ألا فلتستفيقوا قبل أن يحاسبكم التاريخ وإن حسابه لجد عسير" (المسعودي، 1953)، ويحذر "البشير المحفوظي" من ثوران الشعب على قاداته "وأما اليوم -أي سنة 1953- فحذار حذار من يرشح نفسه لزعامة "حزب الشعب الجزائري"، فقد أصبح بركانا يغلي ويفور" (المسعودي، 1953).

يقول "الأخضر المسعودي" في نفس المقال: "كنا في ناد لمدينة "مسعد" جنوب الجزائر في جمع من الشباب الإصلاحية والسياسية والاجتماعية، ومن العلماء نخبة صالحة ومعنا جمع من الأئمة يصغي للمباحثة التي كانت تدور بيننا حول الاتحاد... فاتفقت كلمتنا باستثناء صوتين من تسعة وسبعين (79) صوتا على أن الشعب الجزائري لا يعوقه عن الاتحاد إلا قاداته وساداته" (المسعودي، 1953).

ويبين "أحمد رضا حوحو" المفارقة بين ما كانت تأمله الجماهير من أحزابها وما أصبحت عليه "لقد أنشئت المبادئ لخدمة الأحزاب، وأنشئت الأحزاب لخدمة الوطن، ولكن القضية انعكست عندنا، فلأحزاب أسست لخدمة مبادئها، والوطن يستغل لخدمة هذه الأحزاب، لقد أردنا أن تكون هذه الأحزاب وسائل فأصبحت غايات وأرديناها خادمة فأصبحت مخدومة" (حوحو، 1953)، إن هذه الوضعية التي أصبحت عليها الأحزاب الجزائرية زادت في نفور الشعب الجزائري منها، فلم يتردد "العربي التبسي" الرجل الثاني في الجمعية في قوله أن بقاء هذه الأحزاب

إطالة لعمر الاستعمار وأكد عليه "الجيلالي الفارسي" بقوله: "إن تعدد الأحزاب عندنا وتخالفها وتخاذلها على الوجه المعروف هو الوسيلة الفعالة في يد الاستعمار لإطالة ظله الثقيل فوق ربوعنا" (الفارسي، 1953).

صحيح هذه الآراء لا تعبر عن الشعب الجزائري بأكمله ولكن تعبر عن شريحة بدأت تتسع يوما فيوم مع عجز أحزاب الحركة الوطنية أن تقدم شيئا ملموسا لشعبها، وهو ما جعل الدكتور "إبراهيم لونيسي" يؤكد على أن الأزمة هي أزمة فقدان الثقة بين الشعب الجزائري وأحزابها؛ حيث يقول: "...إن هذه الأزمة في حقيقتها هي أزمة انعدام الثقة بين الشعب الجزائري وأحزابها، هذه الأحزاب التي عجزت بعد نضال سياسي طويل في أن تقدم شيئا ملموسا للشعب الذي أصبح واعيا بوضعيته... ماذا تنتظر أحزابنا لتسير على نفس النهج الذي سارت عليه تونس والمغرب الأقصى؟" (لونيسي، أزمة حزب الشعب أبعادها وخلفياتها، 1999، صفحة 113).

وخلاصة القول فإن الخلافات التي ظهرت داخل تنظيمات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية تحولت مع مرور الأيام وعدم إيجاد حل مناسب لها إلى صراع بين جيلين حول أسلوب العمل والاستراتيجية المتبعة، ليتحول هذا الصراع إلى أزمة حقيقية بعد فشل السياسة الحزبية الذي أدت إلى فقدان الثقة بين القادة والقاعدة للأحزاب من جهة، وبين الأحزاب وال جماهير الشعبية من جهة أخرى، وإذا ترزعزع إيمان القاعدة وال جماهير بالقادة فمن الذي يعوضه؟ "فلا الكفاءة ولا القيم الثقافية، ولا المستوى الاجتماعي، ولا اللقب الشرفي، ولا الفصاحة، ولا الشهادات تستطيع أن تعوض الحركات الشعبية إذ لا يمكن إنجاز شيء خارج الجماهير" (بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، 2009، صفحة 73).

2/ مظاهر الأزمة:

2-1- المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وانفجار الحزب:

لقد وصل حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1953 إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكبيرة التي توالى عليه منذ 1946، مما جعل قواعد الحزب بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفي كل المشاكل والأمور العالقة التي يتخبط فيها الحزب المستعد للانفجار في أية لحظة، فتمت الاستجابة لهذه المطالب في منتصف شهر مارس 1952 وقرر عقد مؤتمر للحزب في الفترة ما بين 12 و 14 جويلية 1952، ولظروف معينة فقد قررت اللجنة المركزية تأجيل مؤتمر الحزب إلى غاية أيام 04 و 05 و 06 أفريل 1953 (لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 2007، الصفحات 30-31).

انعقد المؤتمر في آجاله المحددة وبغياب أعضاء "المنظمة الخاصة"، وبعد عرض رسالة "مصالي الحاج" إلى المؤتمر عن طريق "ملاي مبراح" وتقديم تقرير اللجنة المركزية حدثت مناقشات عامة اتسمت بحرية مطلقة

وكانت في الكثير من الأحياء قاسية على المكتب السياسي الذي تعرض لهجمات وانتقادات كثيرة من أعضاء اللجنة المركزية كما ذكر "بن يوسف بن خدة" (ben yousef, 1999, p. 221)، ولقد صادق المؤتمر على مجموعة من القرارات في المجال الإيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي أهمها (كيوان، 2007، صفحة 149):

-الديمقراطية من الشعب وإلى الشعب كمصدر للسيادة؛

-الجمهورية كشكل للحكومة؛

-الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية القابلين للتحقيق.

وقد أخذت الأهداف الاستراتيجية النصيب الأكبر في الاهتمامات الأولية للحزب منها: تدعيم الوحدة، والشبيبة، والعمال، قضية المرأة، تنظيم الهجرة الجزائرية بفرنسا، وكانت اللجنة المركزية في خلاف مع "مصالي" قبل ذلك حول نظرتة لتلك المسائل، والملاحظ أن المؤتمر لم يخرج بأي نتيجة ملموسة تخرج الحزب من النفق المظلم الذي دخل فيه سوى تكريسه للنهج الإصلاحية على غرار بقية الأحزاب الجزائرية التي كانت تتشط على الساحة السياسية (لونيس، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 2007، صفحة 31)، والشيء الإيجابي الوحيد الذي يمكن قوله وقد صادق المؤتمر عليه وأكد هو ضرورة التسيير الجماعي للحزب، وذلك للتخلص من القيادة الفردية التي كرسها "مصالي الحاج" داخل الحزب والتي أساءت إليه كما تسببت له في العديد من الأزمات والمشاكل (لونيس، أزمة حزب الشعب أبعادها وخلفياتها، 1999، صفحة 107).

انتخب المؤتمر لجنة كلفت بتعيين اللجنة المركزية الجديدة مكونة من: ["مصالي الحاج"، "حسين لحول"، "بن يوسف بن خدة"، "ملاي مرياح"، "أحمد مزغنة"]، وقد شكلت اللجنة المركزية في بداية شهر ماي 1953 (كيوان، 2007، صفحة 150)، وانتخب "بن يوسف بن خدة" أمينا عاما لها والذي قام بتكوين قيادة جماعية أراد لها أن تكون متجانسة، مرنة وفعالة، وأقصى منها "أحمد مزغنة" و"ملاي مرياح" وهما الشخصيتان اللتان يثق فيهما "مصالي الحاج" إلى أقصى الحدود، إن هذا الإقصاء هو الذي فجر الأزمة بين "مصالي الحاج" وقيادة اللجنة المركزية (لونيس، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 2007، صفحة 32)؛ حيث دفعت هذه الأعمال "مصالي الحاج" إلى الاقتناع بأن بعض العناصر القيادية داخل الحزب كانت تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميه، فقرر سحب ثقته من الأمين العام بمناسبة انعقاد اللجنة المركزية سبتمبر 1953، وطالب بالسلطة المطلقة من أجل تقويم الحزب، فكان رد اللجنة المركزية الرفض بالإجماع باستثناء صوتين ["ملاي مرياح" و"مزغنة"] معتبرة ذلك منافيا للديمقراطية والنظام الأساسي للحزب (كيوان، 2007، صفحة 151).

بقي الصراع دائرا في القمة فقط ولم تسمع به القاعدة النضالية إلا قليل منها، ولكن "مصالي" بطريقته الخاصة قام بإنزال الصراع إلى القاعدة لأنه متأكد أن هذه القاعدة ستقف إلى جانبه؛ ففي ديسمبر 1953 بمناسبة الاجتماع السنوي لإطارات اتحادية فرنسا قرأ "فيلالي" -أحد أبرز إطارات الحزب والمنظمة الخاصة- رسالة من "مصالي" حول طابع الأزمة ولم تلبث هذه الرسالة التي تداولتها الأيدي في فرنسا وبلجيكا أن أرسلت إلى المناضلين في الجزائر (بنجامين، 1998، صفحة 210).

جاءت هذه الرسالة بعد 17 يوما من النداء الذي أصدرته اللجنة المركزية من أجل مؤتمر وطني جزائري 10 ديسمبر 1953، ومما جاء فيها "إن حركتنا تمر بأزمة ليست عديمة الخطورة، فمذ أكثر من ثلاث سنوات وأنا أكافح ضمن الحزب وبالسكوت وبواسطة النهج السلمي... بدأت البيروقراطية تتهمك بخفة مذهلة نحو مؤتمر وطني بتخليها عن خطها السياسي ومبادئها الثورية ودون أن تأخذ في الاعتبار تجارب الوحدات التي مازالت كلها حديثة" (قداش، 2008، الصفحات 397-398)، لقد لقيت هذه الرسالة تجاوبا من القاعدة في فرنسا والجزائر، فأورد "محفوظ قداش" لائحة ثقة مصوت عليها من قبل مناضلي القاعدة بتاريخ 04 مارس 1954 يمنحون الثقة الكاملة لـ"مصالي" وسحبها من القيادة (قداش، 2008، الصفحات 398-399).

وفي المقابل بدأ المركزيون ينشرون فكرة عبادة الشخصية التي لقب بها "مصالي" وقلة ثقافته العلمية وثقافة جماعته من جهة، وتوزيع نشرات للدفاع عن التهم الموجهة لهم من طرف "مصالي الحاج" من جهة أخرى، ومنها نشرية "أخبار المصاليين" أبريل 1954 ومما جاء فيها "...كان يكتفي بإلقاء الشعارات والعبارات كيفما اتفقت له ذلك ليحاول أن يجعل الناس تعتقد أن الحزب قد انحرف، كان "مصالي" يريد أن يؤسس لسلطته الفردية ويجعل من الحزب ملكيته الخاصة... إنه ضد الوحدة الوطنية خشية أن يتضرر نفوذه"، وفي هذه النشرية (قداش، 2008، الصفحات 399-401) لامت اللجنة المركزية "مصالي الحاج" على تسلطه وعلى نشاطه الكلامي وعلى أنه غير واقعي وفوضوي بالنسبة لهم، وأنه لا يفرق بين المصالية والوطنية.

تحولت الاتهامات والانتهاكات المتبادلة بين "المصاليين" و"المركزيين" إلى عداوة اشتدت إلى حد الانفجار في مشادات أسفرت عن موتى وجرحى من أجل امتلاك قاعات المناوبة والمقرات والجرائد وصناديق الحزب؛ ففي أبريل أمر "مصالي" أمناء المال في القسمات أن يصبوا الأموال في حوزتهم في حساب مصرفي يراقبه هو في "المتروبول"، وكرد فعل على ذلك أمرت اللجنة المركزية أمناء المال في القسمات بتجميد الاشتراكات (بنجامين، 1998، صفحة 211)، وفي خضم هذا الصراع تمكن "مصالي" من عزل أجهزة الحزب ثم الاستيلاء عليها وتنظيمها، كما كانت كل الاتجاهات تتادي بالديمقراطية ولكن أحدا لم يكثر بها وأصبح المناضلون الذين كانوا

بالأمر القريب إخوة في الكفاح، يتتأخرون ولا يترددون في استعمال السب والقذف ضد بعضهم البعض (حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، 1994، صفحة 56).

في جويلية 1954 أصبح الانقسام داخل "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أمرا مقضيا؛ حيث عقد "مصالي الحاج" مؤتمرا استثنائيا (حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقع، 1983، صفحة 56) في "هورنو" بلجيكا أيام 14-15-16 جويلية 1954 انتخب فيه "مصالي الحاج" رئيسا للحزب مدى الحياة ونزع الثقة من أعضاء اللجنة المركزية، وكرد فعل على ذلك نظمت اللجنة المركزية مؤتمرا استثنائيا بالجزائر العاصمة خلال 14-15-16 أوت 1954 تم فيه عزل "مصالي" من مسؤولياته، والتنديد باجتماع بلجيكا.

وخلاصة القول فإن مؤتمر أفريل 1954 فشل في إيجاد الحل المناسب للأزمات التي يعاني منها الحزب والصراعات الخفية، بل أن بعض قراراته ستدعم انتقال هذه الصراعات من الخفاء إلى العلنية خاصة بعد تشكيل اللجنة المركزية والتي زادت في تعقيدها للأزمة، وقاد قرار الإقصاء إلى تفجيرها، وعن هذا المنعرج يقول الدكتور "إبراهيم لونيبي" : "كان من الممكن أن لا يحدث للحزب ما حدث له من انشقاق وانقسام لولا ما جرى أثناء تشكيل اللجنة المركزية في مستهل شهر ماي 1953" (لونيبي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 2007، صفحة 31).

2-2- انعقاد المجلس الإداري للجمعية وإصلاحات سبتمبر 1954:

يصعب على الباحث فهم طبيعة القرارات والإصلاحات التي صدرت عن المجلس الإداري المنعقد في سبتمبر 1954 دون الرجوع إلى الظروف العامة والخاصة التي أحاطت بالاجتماع وأثرت في قراراته، فكان غياب "البشير الإبراهيمي" قد أثر على قيادة وسير الجمعية في الجزائر، وكان ضغط الحوادث الداخلية والخارجية يزيد الأزمة حدة، وظهر جيل جديد في صفوف الجمعية لم يكن ولاؤه وعقيدته كولاء وعقيدة الجيل القديم، وتوسعت مهام الجمعية؛ فكثر مدارسها ونواحيها وشعبها ومساجدها الحرة، وكان عليها أن تواجه كل ذلك بقيادة واعية وحكيمة وأن تخطط لمشاريعها لتنمو وتتجذر أكثر من ذي قبل (سعد الله، 2007، صفحة 152).

صاحب هذه التطورات الداخلية للجمعية غياب أربع رجال من قاداتها المؤثرين هم: "الإبراهيمي"، و"الفضيل الورتيلاني"، "العربي التبسي"، "أحمد بوشمال"؛ فالإبراهيمي كان غائبا عن الجزائر منذ 1952 وكان من المفروض أن يذهب إلى فرنسا والمشرق لصالح الجمعية ثم يعود لقيادتها ولكنه لم يعد، فأطلقت إشاعات وظهرت تأويلات؛ فمن القائل أنه قرر إدارة الجمعية من المشرق، ومن القائل أنه دخل مكتب المغرب العربي بالقاهرة وأن عودته

للجزائر ستجعل فرنسا تلقي عليه القبض، بل أن هناك من قال أن "الإبراهيمي" استمرراً الحياة الشرقية وجعل مكتب "جمعية العلماء" ملتقى زعماء الحركات السياسية... (سعدا، 1996، صفحة 66).

سافر "العربي التبسي" لأداء فريضة الحج سنة 1953 والتجول في المشرق ولقاء "الإبراهيمي"، كما سافر لنفس الغرض "أحمد بوشمال" أحد أعضاء الجمعية العاملين غير الظاهرين، ولم يكن "التبسي" رغم تدينه وإخلاصه لفكرة الجمعية محل تقدير أعضائها فهو قبل كل شيء عالم ذو تكوين كلاسيكي مولع بالمذهب "القروسطي" أي نسبة للقرون الوسطى ومتشبث بإحياء الأخلاق والممارسات الدينية الإسلامية سواء في حياته الخاصة أو في تدريسه، إن هذه الرؤية الإصلاحية الشخصية لم يكن الزعماء الإصلاحيون الآخرون يشاطرونها قط، فهؤلاء كانوا على وعي ولو بدرجات متفاوتة بضرورة وجود مبدأ للحركة في البحث المذهبي؛ ونوع من تكييف الحياة الإسلامية مع الحضارة المعاصرة (مراد، 2007، الصفحات 134-136).

إن سفر "العربي التبسي" أخلى الجو لنائب الرئيس الثاني الشيخ "محمد خير الدين" لقيادة الجمعية والظاهر أن "خير الدين" الذي لم يكن يصرح بنواياه وخططه فقد شعر بأن الجمعية سيصلها الانقسام إذ لم يتدارك رجالها المصلحون بعملية حقن دم، وإجراء تعديلات وإصلاحات في نظمها وهياكلها (سعدا، 1996، صفحة 67)، فأمام رغبة الشيخ "محمد خير الدين" الرجل الذي أظهر قدرة على التنظيم في غياب التبسي -رغبته- في إجراء إصلاحات، وتغيب "الإبراهيمي" الذي طال وما تعرض له من إشاعات، وتغيب "العربي التبسي" الذي كان فرصة لتفادي مواجهة بينه وبين زميله وبينه وبين الجيل الجديد من أعضاء الجمعية انعقد المجلس الإداري للجمعية.

قام الشيخ "خير الدين" بجولة عبر الوطن يخطب ويعظ ويزور ويتفقد ويفتح المؤسسات ثم توج ذلك بدعوة المجلس الإداري للجمعية للانعقاد، فتم ذلك بغياب الرئيس ونائبه وعشرة أعضاء من سبعة وعشرين عضوا أيام: 25-26-27-28-29 سبتمبر 1954، وقد صدر عن الاجتماع مجموعة من القرارات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والتعليمية والمالية ومسائل أخرى وقد تألم المجتمعون "الألم العميق من حديث الإفك" والانتهاكات والإشاعات التي ألصقت بـ"الإبراهيمي"؛ ومن ذلك مطالبة الرئيس بإعطاء بيانات عن هذه الإشاعات الكاذبة وعن ناقليها بالتدقيق، ومع بيان سائر الأسماء، ليتخذ المجلس موقفه من محاكمة هؤلاء "الكذابين".

نلاحظ من خلال محضر اجتماع المجلس الإداري للجمعية أن هناك نزعة إصلاحية؛ فصيغته تتجه نحو التشدد والصرامة من المجلس (سعدا، 1996، صفحة 68) فترددت كثيرا عبارات التأديب والمصالحة والمحاكمة والمراقبة ونحوها في المحضر، كما تم التركيز على ضرورة عقد اجتماع عام، وصياغة قانون أساسي جديد ومطالبة

"الإبراهيمي" بالعودة، والطعن في بعض ما جاء في تقريره، وإعادة تنظيم هياكل الجمعية كل ذلك بداية ثورة داخل الجمعية قام بها الجناح الشاب بزعامة "محمد خير الدين".

إن هذه الثورة طبيعية إذا تعلقنا بالجانب الإصلاحي لكن الملفت للنظر هو عدم إشادة رئيس الجلسة بدور "البشير الإبراهيمي" في المشرق - كما جرت العادة - ولم يكلف بأي عمل في نطاق الجمعية ماعدا تسميته من بين المقترحين لصياغة القانون الأساسي الجديد، كما أن التقرير الذي بعثه حول البعثات مثار تعليقات، وقد أشار المحضر أن المكتب الدائم هو الذي يتولى العلاقات الخارجية بما فيها الاتصال بالجمعيات الإسلامية الكبرى وتوحيد الحركات الإسلامية، ولم يشر في هذا الصدد إلى دور "الإبراهيمي" الذي ذهب إلى المشرق (سعد الله، 1996، صفحة 69).

ونكاد نلاحظ غياب "التبسي" في ميدان العمل أيضا؛ فهو لم يذكر في ذلك إلا مرة واحدة وهي رئاسته للجنة إدارة معهد "ابن باديس" غير أنه خلافا لرؤساء جميع اللجان الأخرى، نص بأن رئاسة اللجنة يتولاها أيضا نائبه "محمد خير الدين" في حالة غيابه وتكون قراراتها نافذة حالا بمجرد اتخاذها أيا كان الرئيس، كما نلاحظ عدم تكليف "الفضيل الورتيلاني" بأي عمل ماعدا المشاركة في صياغة القانون الأساسي المقترح، وفي ذلك دعوة غير مباشرة له بالعودة أيضا إلى الجزائر التي كان قد غادرها منذ أمد بعيد (سعد الله، 1996، صفحة 69).

يعتبر إنشاء المناظرة لاختيار أساتذة المعهد إصلاح جديد في سير التعليم، وكان دخول المعهد قبل ذلك بدون مناظرة، مما جعل بعضهم عندئذ يشكون من كون العلاقات الشخصية هي التي كانت تلعب دورا في جلب المعلمين إلى المعهد، ولو مع عدم الكفاءة، كما أعطيت للجنة الدعاية والتنظيم أهمية خاصة ولاسيما في تنظيم "حركة الشبان" وفي القيام بالوعظ والإرشاد والاتصال بالأحزاب والمنظمات والجهات المسؤولة (سعد الله، 1996، صفحة 69).

مهما يكن من أمر فإن "خير الدين" قد رتب أموره جيدا قبل عودة "التبسي" من حجه في أكتوبر 1954؛ إذ جعل الكفة لصالحه وصالح جناحه المعتدل، ولا شك أن هذه القرارات كانت ستزيد حدة الخلاف بين الجناحين لولا الإسراع في اندلاع الثورة التحريرية، لذلك لابد من الإشارة إلى أن هذه النقطة ستؤثر في موقف الجمعية من اندلاع الثورة فيما بعد.

خاتمة:

وفي ختام هذا المقال المتعلق بموضوع أزمة الحركة الوطنية الجزائرية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إن الأسباب التي أدت إلى الأزمة تتمثل في تلك المشاكل والخلافات المتناقضة التي عاشتها تنظيمات الحركة الوطنية منذ عودتها للنشاط بعد الحرب العالمية الثانية، والتي لم تستطع القيادة إيجاد لها حلول فورية بل أصبحت داء ينخر في جسم الأحزاب، وسيظهر بأشكال مختلفة وتتحوّل هذه المشاكل إلى صراع بين جيلين، هذا الصراع الذي ساهم بشكل كبير في فشل السياسة الداخلية والخارجية للأحزاب، وعجزها في دفع القضية الجزائرية نحو الأمام وتحقيق مطالب ملموسة للشعب الجزائري.

- إن إخفاق الحركات الوطنية الجزائرية في تحقيق مطالب ملموسة للشعب الجزائري قد أثر على علاقتها به، بل تزعزع إيمان هذا الشعب بالأحزاب وفقدت ثقته، وأصبح يبحث عن حل خارج هذه الأحزاب، وبدلنا على ذلك ما ورد في الاستفتاء الذي أجرته 'جريدة المنار'، وشهادات العديد ممن عاصروا الأحداث، ولعل الكلمة التي تناولها 'مزياني مسعود' في اجتماع الحركات المغاربية وحديثه عن استياء الشعب الجزائري من الأحزاب لدليل على ذلك.

- إن فقدان الثقة بين الشعب الجزائري وأحزابه وعوامل أخرى أدت بالحركات الوطنية الجزائرية إلى أزمة، وإن ظهرت للعيان داخل "حزب الشعب" فليس معنى ذلك أن الحركات الأخرى بمنأى عنها، فمن يدرس تطور "فرحات عباس" في مواقفه من جهة، والاتجاه الذي سار عليه "الاتحاد الديمقراطي" تحت ضغط اللجنة المركزية من جهة أخرى، وتواجد "البشير الإبراهيمي" مدة أكثر من سنتين في المشرق وهو المسؤول الأول عن سير الجمعية وفي ظروف صعبة تمر بها، والنقاط الذي ركز عليها اجتماع المجلس الإداري للجمعية سبتمبر 1954 وقراراته، يدرك بعمق أن الحركات الوطنية الجزائرية كانت منذ سنة 1953 على أعتاب الأزمة، وإن كان "حزب الشعب" أول ضحاياها، نظرا للشعبية الكبيرة التي يتمتع بها، ولأنه حمل في طياته تيارات متناقضة في كل شيء إلا في فكرة الاستقلال التي اجتمعوا حولها.

- سيكون لهذه الأزمة انعكاسات على موقف الأحزاب من اندلاع الثورة ومن "جبهة التحرير الوطني"، وعلى واقع العلاقات داخل الجبهة بعد انضمام الأحزاب إليها وفي علاقتها مع الحركة المصالية، وإذا قمنا بدراسة الأزمة من منظور فكري إيديولوجي، فسيكون لها انعكاسات إلى ما بعد الاستقلال، وحتى في نوعية الكتابات التاريخية قبل 1980 حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

- 1- أجرون، شارل روبير، (2007)، *الجزائريون المسلمون وفرنسا* (الإصدار ج2)، الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- 2- الأبراهيمي، محمد البشير، (1997)، *آثار البشير الأبراهيمي* (الإصدار ج3، المجلد 1)، بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- 3- الأبراهيمي، محمد البشير، (1997)، *آثار البشير الأبراهيمي ج4* (الإصدار ج4، المجلد 1)، بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- 4- الأشراف، مصطفى، (2007)، *الجزائر الأمة والمجتمع*، (حنيفي بن عيسى، المترجمون) الجزائر: دار القصة.
- 5- الحافظي، المولود بن الصديق، (1926)، *تعليم اللغتين ضروري لنا*، جريدة الشهاب (ع47).
- 6- الحافظي، المولود بن الصديق، (أوت 1926)، *صوت العلم يناديك فهل من مجيب؟*، جريدة الشهاب (ع43).
- 7- الحسيني، عبدالحفيظ أمقران، (2010)، *مذكرات من مسيرة النضال والجهاد*. الجزائر: دار الأمة.
- 8- الزبيري، محمد العربي، (1999)، *تاريخ الجزائر المعاصر ج1*، مصر: منشورات اتحاد كتاب العرب.
- 9- الفارسي، الجبالي، (14 مارس، 1953)، *رأي في الإتحاد في الاستفتاء، المنار الجزائرية* (ع19).
- 10- المسعودي، الأخضر، (26 جوان، 1953)، *رأي حول الإتحاد في استفتاء، المنار الجزائرية* (ع44).
- 11- بلوفة عبد القادر، جبالي، (2007-2008)، *حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1950-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر*. الجزائر: قسم التاريخ-جامعة تلمسان.
- 12- بن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، (2007)، *الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1947-* 1954، ج3، الجزائر: منشورات السايحي.
- 13- بن خدة، بن يوسف، (2004)، *شهادات ومواقف*، الجزائر: دار النعمان.
- 14- بنجامين، ستورا، (1998)، *مصالي الحاج 1898-1974 رائد الوطنية الجزائرية*، (صادق عماري، و مصطفى ماضي، المترجمون) الجزائر: دار القصة.
- 15- بوعزيز، يحي، (1995)، *أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة* (الإصدار 1، المجلد 1)، بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- 16- بوعزيز، يحي، (2007)، *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 17- بوعزيز، يحي، (2009)، *الانتهاكات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962*، الجزائر: دار هومة.

- 18-بوقجاني، أحمد، (2000-2001)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الثورة التحريرية 1945-1956، رسالة ماجستير، الجزائر: معهد التاريخ-جامعة الجزائر.
- 19-جوليان، شارل اندري، (2013)، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو ويدايات الاستعمار، الجزائر: دار الأمة.
- 20-حربي، محمد، (1983)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقع، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- 21-حربي، محمد، (1994)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، (صالح المثلوثي، و نجيب عياد، المترجمون) الجزائر: موفم للنشر.
- 22-حوجو، أحمد رضا، (06 فيفري، 1953)، رأي حول الإتحاد في استفتاء، المنار الجزائرية (ع17).
- 23-رخيلة، عامر، (2000)، انفتاح التيار الثوري الاستقلالي على الفضاء العربي 1945-1954، مجلة المصادر.
- 24-سعد الله، أبو القاسم، (2007)، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 25-سعدالله، أبو القاسم، (1996)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 26-صاري، جيلالي، (2007)، بروز النخبة المتقفة الجزائرية 1850-1950، (عمر المعراجي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.
- 27-عباس، محمد، (1992)، رواد الوطنية، الجزائر: مطبعة دحلب.
- 28-عباس، محمد، (2010)، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر: دار الأمة.
- 29-فرحات، عباس، (2010)، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، (أبو بكر بن رحال، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار.
- 30-قداش، محفوظ، (2008)، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954. (محمد المعراجي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار.
- 31-كيوان، عبدالرحمن، (2007)، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ثلاثة نصوص أساسية لحزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، (أحمد شقرون، المترجمون) الجزائر: منشورات دحلب.
- 32-لونيسي، إبراهيم، (1999)، أزمة حزب الشعب أبعادها وخلفياتها، المصادر، العدد 2.
- 33-لونيسي، إبراهيم، (2007)، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، الجزائر: دار هومة.
- 34-مراد، علي، (2007)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940 بحث في التاريخ الديني والاجتماعي، (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر: دار الحكمة.
- 35-مصالي، الحاج، (2007)، مذكرات 1898-1938، (محمد المعراجي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

ثانيا: باللغة الفرنسية

- 36-ben yousef, b. (1999). les origines du 1er novembre 1954. Alger: centre national d'études et de recherche.
- 37-Benjamine, S. (1989). les sources du nationalisme algérien parcours idéologique origine des acteurs. Paris: l'harmattan.
- 38-Collot, C., & Robert, H. (2010). Le mouvement national algérien texte 1912-1954. Alger: OPUA.
- 39-Hallal, A. (2002). Le mouvement réformiste algérien les hommes et l'histoire (1831-1957). Alger: OPU